اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

3 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

الضمانات الأمنية

ورقة عمل مقدمة من إيطاليا

١ – يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تطالب بالحصول على ضمانات أمنية من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية حسبما تحدده المادة التاسعة من المعاهدة. ويمكن لهذه الضمانات أن تؤدي دورا مهما: فبإمكانها أن تشكل حافزا على الامتناع عن حيازة أسلحة الدمار الشامل، كما يمكن أن تستخدم كرادع. وقد شجعت تلك الضمانات أيضا على انضمام العديد من الدول إلى المعاهدة.

٢ – والضمانات الأمنية واردة بالفعل في الالتزامات التي قطعتها على نفسها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية حسبما تحدده المادة التاسعة من المعاهدة، وعلى النحو المتعهد به في عام ١٩٩٥، وحسبما يلاحظه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٩٨٤ (١٩٩٥). **وينبغي أن تعيد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة التأكيد على التزامها، وأن تؤكد أو تكرر تأكيد ما يكتسيه من طابع ملزم قانونا.**

٣ – ويُنظر أيضا في الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا في إطار المناطق الست المعلنة كمناطق خالية من الأسلحة النووية: معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة بليندابا، ومعاهدة بانكوك، ومعاهدة راروتونغا، ومعاهدة أنتاركتيكا، ومعاهدة سيميبالاتينسك. **وينبغي أن تدخل هذه المعاهدات حيز التنفيذ، وأن يجري إعداد الصيغة النهائية لأحكام الضمانات الأمنية السلبية الواردة فيها على سبيل الأولوية بعد إجراء المشاورات المناسبة.**

040507 040507 07-33092 (A)

٤ - الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في المعاهدة لا تتمتع جميعها بنفس المركز فيما يتعلق بالضمانات الأمنية. **ويمكن إجراء مسح عددي للبلدان التي: (أ) تتمتع بالفعل بالضمانات الأمنية؛ و (ب) يرجح أنها ستتلقى ضمانات أمنية.**

٥ - ولقد طلب العديد من البلدان إبرام صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية. **وينبغي بذل مزيد من الجهود في سبيل استكشاف إمكانية تكميل الضمانات الأمنية القائمة بصك متعدد الأطراف وملزم قانونا.**

٦ - وأعربت بعض البلدان عن رغبتها في الحصول على ضمانات أمنية على أساس ثنائي. **وسيكون من المفيد استطلاع إمكانية إرساء ضمانات أمنية ملزمة قانونا على أساس أحادي، أو ثنائي، أو متعدد الأطراف، أو إقليمي.**